خلال ندوة جمعية المحاسبين «عجز الموازنة.. الأسباب والحلول»

اقتصاديون: الرواتب والأجور خط أحمر وتجارب الاقتراض «كارثية»

- سلامة: لا يوجد عجزاً محاسبياً في الميزانية العامة للدولة ولكن هناك عجز اقتصادي
- رمضان: فروقات كبيرة بين الإيرادات والمصروفات التقديرية والفعلية على مدى 11 عاماً
- العيسى: الكويت مقبلة على أزمة حقيقية حال استمرت وتيرة الإنفاق على وضعها الحالي
- الطبيخ: النقطة المحورية التي يرتكز عليها أي إصلاح اقتصادي حقيقي يتمثل في الإدارة السليمة

المتحدثون خلال الندوة

أشار الخبير الاقتصادي مروان سلامه أنه لا يوجد عجزاً محاسبياً في الميزانية العامة للدولة ولكن هناك عجز اقتصادي، لافتاً أن إيرادات الاستثمار لم يتم ذكرها في الميزانية وكذلك مصروفات لم يتم رصدها في الميزانية مثل مصروفات التسليح الخاصة بوزارة الدفاع.

ولفت سلامه خلال الندوة التي نظمتها جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية أول أمس بعنوان (عجز الموازنة : الأسباب والحلول) أن الميزانية التشغيلية العادية بينت عجزاً قدره 9.2 مليار دينار بعد خصم احتياطي الأجيال القادمة ، ومع احتساب إيرادات الاستثمار البالغة 8 مليارات دينار تقريباً.

وأضاف أن هناك عجز تشغيلي ولكنه على المستوى الكلي لا يوجد عجز ، وعند مقارنة أداء إدارة الدولة المالي خلال سنوات سابقة والتي يتبين منها أن اتجاه الدولة على مستوى أداء الدولة المالي يسير بشكل سلبي.

وأوضح أنه بمقارنة ميزانية بعض الدول مثل سنغافورة والنرويج والكويت ، نجد تقدم واضح في إدارة سنغافورة والنرويج بينما الكويت مكانك راوح على الرغم من وجود عجز تشغيلي في كل من سنغافورة والنرويج ، إلا أن ايرادات الاستثمار في كل منهما تحول العاجز إلى فائض. وفي الكويت تجد النموذج مختلف بسبب إدارة الحالة المالية للدولة .

وفيما يتعلق بحل الاقتراض لتمويل العجوزات المالية في الميزانية ، أوضح سلامه أن معظم حالات الاقتراض عالمياً انتهت إلى مآسي ، ضارباً المثل على ذلك بالأرجنتين واليونان وغيرهما ، لافتاً أن موارد التمويل السهلة والرخيصة تدفع الحكومات للانفاق بشكل متزايد. وفي الكويت وضعنا قانوناً للاقتراض بقيمة 10 مليارات دولار ولو فتحنا الباب سيلتهم هذا الباب كافة مدخراتنا من احتياطي الأجيال ولن نجد سوى بيع أصولنا الاستراتيجية في حال عدم تمكن إيرادات الاستثمار من سداد الدين وفوائده.

ودلل سلامه بالقول أن الأرجنتين وبعد سنوات طويلة تمكنوا من سد العجز الأولى إلا أن أعباء الدين وفوائده تشكل 70 بالمئة من الدخل وبالتالي فإن عملية الاقتراض بحاجة لخطة محكمة ونظام مالي وتشغيلي قادر على الاقتراض والسداد دون تحميل الاقتصاد أية أعباء.

وأضاف أن الصندوق السيادي يمثل طوق نجاة وبديلاً عن الاقتراض ، لافتاً أن هناك مصروفات في الميزانية غير الضرورية والفائضة يمكن التخلص منها وتخفيف الضغط عن المصروفات. ولفت أن من بين الوسائل الأخرى دخول البنك المركزي على خط الأزمة من خلال تمويل الحكومة بقيمة 10 بالمئة من إيراداتها في الميزانية وأيضاً من خلال تحفيز التضخم كون التضخم في الكويت في حده الأدنى مقارنة بالنسب العالمية البالغة 3 بالمئة وهي وسيلة من وسائل النشاط الاقتصادي. وقال إن تنشيط القطاع الخاص في الأداء الاقتصادي من خلال المشاركة وبقوة في المشاريع التنموية التي تنفذها الدولة.

محمد رمضان

ومن ناحيته، أوضح الباحث الاقتصادي محمد رمضان أن العجز المذكور بحوالي 9.2 مليار دينار تقديري ، لافتاً أنه وبالرجوع لميزانيات الكويت في 11 عاماً من 2008 / 2009 وحتى 2018 / 2019 ، فوجدت أن أعلى فائض فعلي تم في ميزانية 2012 / 2013 ، فوجدت أن الفرق بين الايرادات التقديرية والفعلية في هذه السنة تفوق 50 بالمئة ، فقد حققت الدولة ايرادات فعلية بلغت 32 مليار دينار في مقابل ايرادات تقديرية بحدود 14 ملياراً.

وأشار إلى أن هناك فجوة كبيرة بين الأرقام التقديرية والفعلية ، فرصد الإيرادات التقديرية في 11 عاماً بلغ 146.9 مليار دينار ، مقابل ايرادات فعلية بلغت 242.5 مليار دينار وهو ما يعني أن الفرق بين الايرادات التقديرية والفعلية بنسبة بلغت 65 بالمئة. واستدرك رمضان بالقول أن إجمالي المصروفات التقديرية لنفس السنوات بلغ 213 مليار دينار تقريباً مقابل مصروفات فعلية بلغت 199.4 ملياراً ما يعني أن المصروف الفعلي أقل بنسبة 6.36 بالمئة تقريباً.

وأوضح أن العجز التقديري في الميزانية خلال تلك السنوات بلغ 66.06 ملياراً ، مقابل تحقيق الميزانيات فوائض مالية قدرها 43 مليار دينار في 11 عاماً.

وبلغ احتياطي الأجيال القادمة في تلك السنوات بحدود 30 مليار دينار ، في وقت حققت الميزانية فائض فعلي بعد استقطاع احتياطي الأجيال القادمة بحدود 13 مليار دينار.

وخلص رمضان بالقول أن هناك فروقات كبيرة بين الايرادات والمصروفات التقديرية والفعلية على مدى 11 عاماً . وقال إن الانفاق يحقق عائد لو تم توجيهه إلى قطاعات انتاجية.

وأشار إلى أن تلك الأرقام بدون احتساب ايرادات الاستثمارات الناتجة عن الصندوق السيادي في الكويت المتمثل في احتياطي الأجيال القادمة والاحتياطي العام للدولة.

وقال إن نسبة سوء التقدير كبيرة جداً بين الإيرادات والمصروفات التقديرية والفعلية وبالتالي فإن تقديرات الميزانية لا قيمة لها كون طريقة التقدير بعيدة عن الواقع.

وأوضح أن الدولة قامت بزيادة احتياطي الأجيال القادمة بواقع 20 بالمئة لمدة عامين وعادوا مرة أخرى إلى نسبة 10 بالمئة ، وهناك تضخم في احتياطي الأجيال القادمة على حساب الاحتياطي العام وبالتالي يمكن وقف الاستقطاع كحل من حلول مواجهة عجز الميزانية العامة للدولة.

وأضاف أن بامكان الحكومة اصدار سندات على حساب صندوق احتياطي الأجيال القادمة بدلاً من الاقتراض ، لأن الفائدة التي تخرج من الدين تخصم من الاحتياطي العام مباشرة. وبالتالي فإن الفائدة ستذهب إلى احتياطي الأجيال دون تحمل الدولة أعباء مالية.

وقال إن لجوء الدولة لاحتياطي الأجيال القادمة كانت في حالتين وقت الغزو وكذلك في الأزمة المالية العالمية 2008 / 2009.

وقال إن احتمال افلاس الكويت أقل من 1 بالمئة ، موضحاً أن التصنيف الائتماني ثالث أقوى تصنيف ائتماني عالمي وهو احتمال ضعيف جداً الكويت تحمل تصنيف " AA " وبالتالي فإن الوضع ليس مخيفاً والتصنيف القوي للكويت يجعلها بعيداً عن حالة الإفلاس والتهويل الكبير للدولة.

عبد الوهاب العيسى

ومن جانبه ، أشار الناشط عبد الوهاب العيسى إلى أن الاقتصاد لا يعاني عجزاً حقيقياً خلال السنة المالية الحالية أو السنوات القليلة القادمة ، إلا أنه أوضح أن الكويت وبوضعها الحالي مقبلة على أزمة حقيقية في حال استمرت وتيرة الإنفاق على وضعها الحالي.

وأوضح أنه خلال الـ 20 أو 30 عاماً المقبلة ، ستصل الرواتب لمستويات تقترب من 40 مليار دينار ولن تشفع ايرادات الاستثمار للصندوق السيادي في الكويت في تغطية العجوزات المالية للدولة والحلول التي تعول على ايرادات هذا الصندوق ترقيعية كونها تخضع لظروف اقتصادية عالمية لا يمكن التحكم فيها.

وأوضح أن بند الرواتب كان بحدود 5 مليارات دينار في عام 2005 وهي الآن بحدود 12 مليار دينار.

وقال إن توقعات تشير إلى أن الرواتب ستقفز لمستويات 40 ملياراً في 20 عاماً المقبلة وبالتالي التساؤل الجدير بالطرح أين الخطط الكفيلة بمواجهة تلك التحديات.

وأضاف أن الكويت بهذا الشكل في الهيكل الاقتصادي ستذهب إلى التفليسة ، مستدركاً أن المبالغة في التهوين أو التهويل من الوضع الاقتصادي غير جيد وبالتالي علينا طرح أفكار جديدة للهيكل الاقتصادي للدولة.

وفي طرحه لمقترحات الحلول ، أشار العيسى إلى أن الحلول طويلة المدى تتطلب محاربة الفساد ومنع إنشاء هياكل اقتصادية جديدة والعودة لمفهوم الحكومات الرشيقة التي وجدت قبل اكتشاف النفط.

وقال إن التضخم في الأجهزة الحكومية يزيد الكلفة المالية ويؤدي إلى ضعف الرقابة وبالتالي انتشار الفساد. وأضاف أن تحفيز القطاع الخاص من بين الوسائل الضرورية.

وتطرق العيسى لأهمية فتح الباب أمام الشباب الكويتي لدخول القطاع الخاص والمنافسة فيه ، مع إعادة هيكلة القوانين المعنية بالشباب. وقال إن القيمة السوقية في قطاع التكنولوجيا التي استثمرت فيه تجاوزت قيمة المليار دولار وباستثمارات بلغت 10 ملايين دينار في وقت استثمرت الكويت 85 مليون دينار في نفس المجال عبر إحدى الشركات وخسرت أموالها. وأضاف أن ما نحن فيه الآن يحتاج لحلول طويلة المدى وليست حلولاً قصيرة الأجل.

فيصل الطبيخ

وفي تعليق منه ، أكد رئيس مجلس إدارة جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية فيصل عبد المحسن الطبيخ أن الرواتب والأجور خط أحمر لا يمكن تجاوزه أو المساس به ، مشيراً إلى أن الحكومة لديها الكثير من الخيارات التي يمكن من خلالها معالجة العجز في الميزانية العامة للدولة ، من بينها تحفيز التضخم للسلع وتعزيز القيمة المضافة للقطاع الخاص في الأداء الاقتصادي.

وقال إن ما يثير العجب هو التصريحات الحكومية المتناقضة بشأن الحالة المالية للدولة ، حيث قدرت الحكومة عجز الميزانية بحدود تصل إلى 9.2 مليار دينار ، وأن هناك حاجة ملحة لإعادة النظر في رواتب وأجور الموظفين ، لتنفي بعدها الحكومة هذا التوجه فيما بعد على مسؤوليها وتؤكد أن الرواتب والأجور خط أحمر لا يمكن المساس به على المدى الطويل وأن الحالة المالية للدولة قوية وممتازة.

وأوضح أنه تم سداد العجوزات المالية من الاحتياطي العام للدولة، حيث أصبح إجمالي العجوزات المالية في 5 سنوات الأخيرة حوالي 23 مليار دينار منذ بداية انخفاض أسعار النفط عالمياً والتي بدأت في 2014 / 2015.

وأضاف أن البيانات المالية المتاحة تشير إلى أن العجز الفعلي للميزانية كان دائماً أقل مما تم تقديره بسبب تحسن سعر برميل النفط وذلك خلال السنوات المالية الأخيرة وأصبح مطابقاً لما كان عليه قبل 9 سنوات مالية، إلا أنه ما يزال منخفضاً عن مستوياته التاريخية في ظل استمرار انخفاض أسعار النفط التي بدأت في 2014 / 2015.

وقال إن من بين الأمور التي أثارت لغطاً في الآونة الأخيرة ما أعلنته بعثة صندوق النقد الدولي منذ أيام أن الكويت تتمتع بحالة مالية ممتازة وأن وضع ميزانيتها قوي، الأمر الذي يناقض ما أشارت إليه الحكومة من أن الكويت تعاني عجزاً مالياً كبيراً.

واستدرك الطبيخ بالقول أن النقطة المحورية التي يرتكز عليها أي إصلاح اقتصادي حقيقي يتمثل في الإدارة السليمة والعمل على تحقيق الشفافية ومحاربة الفساد وتحسين بيئة الأعمال بالشكل الذي يعزز ويطور من الأداء الاقتصادي في المدى الطويل.

وأكد أن تنويع مصادر الدخل وتعزيز الإيرادات غير النفطية، والقيام بإصلاحات حقيقية في الهيكل الإداري للدولة والدفع بالقطاع الخاص للعمل في المشروعات التنموية الكبرى التي يتم طرحها من قبل الدولة وأن يكون للدولة دور رقابي وإشرافي بعيداً عن التدخل في الأداء الاقتصادي وفتح المجال أمام الشباب الكويتي للعمل في القطاع الخاص ودعمه لتحقيق الابتكار والابداع المطلوب على المدى الطويل هي حلول باتت مطلوبة على وجه السرعة في ظل التذبذب الحاد لأسعار النفط عالمياً وتقلباته التي لا يمكن التعويل عليها لبناء تنمية حقيقية ، خاصة وأن الاقتصاد الكويتي بحاجة لتوفير وظائف تقدر بحوالي 240 ألف وظيفة بحلول العام 2035 وفق ما أشارت إليه البيانات الصادرة عن تقارير اقتصادية متخصصة.

68.3 مليار دولار عجز التجارة السلعية الأميركية في شهر

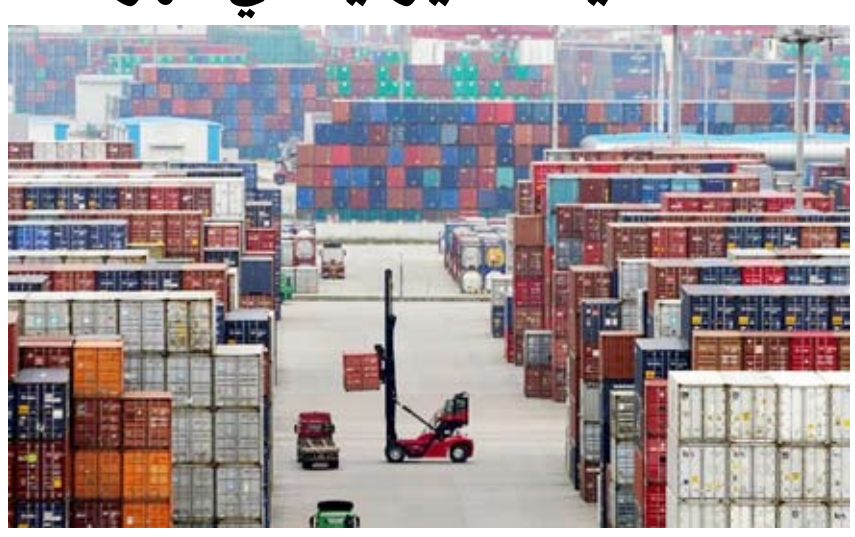

ارتفع عجز تجارة السلع في الولايات المتحدة بشدة في (ديسمبر) مع تعافي الواردات، ما بدد أثر زيادة محدودة في الصادرات، لكن ما زال من المتوقع أن تكون التجارة قد دعمت النمو الاقتصادي في الربع الأخير من العام الماضي.

وبحسب "رويترز"، قالت وزارة التجارة الأمريكية أمس إن عجز التجارة السلعية زاد 8.5 في المائة إلى 68.3 مليار دولار في الشهر الماضي، وانخفض عجز التجارة السلعية على مدى ثلاثة أشهر متتالية مدفوعا بتراجع الواردات.

وفي (ديسمبر)، ارتفعت الواردات السلعية 2.9 في المائة إلى 205.3 مليار دولار بعد أن انخفضت 1.3 في المائة في (نوفمبر).

وزادت صادرات السلع 0.3 في المائة الشهر الماضي إلى 137 مليار دولار بعد أن ارتفعت 0.8 في المائة في (نوفمبر).

وخصمت التجارة 0.14 نقطة مئوية من نمو الناتج المحلي الإجمالي في الربع الثالث، ونما الاقتصاد بوتيرة سنوية 2.1 في المائة في الفترة بين (يوليو) و (سبتمبر).

وتوقع مكتب الموازنة في الكونجرس الأمريكي أن يرتفع الدين الوطني للولايات المتحدة لأكثر من 31 تريليون دولار بحلول 2030. وقال مكتب الموازنة في الكونجرس في تقريره الصادر، إنه من المتوقع ارتفاع الدين العام في الولايات المتحدة إلى 31.4 تريليون دولار في نهاية 2030، أي ما يعادل 98 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، ليكون الأعلى منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.

وأضاف التقرير أن الفجوة بين المصروفات والإيرادات ستستمر في الاتساع في ظل السياسات الحالية لتصل إلى 180 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي بحلول 2050 ليكون أعلى مستوى على الإطلاق.

وتوقع الكونجرس عجزا في الموازنة الأمريكية بأكثر من تريليون دولار في العام المالي 2020، كما يرى أن متوسط العجز سيبلغ 1.3 تريليون دولار سنويا خلال العقد المقبل.

من جهة أخرى، يتوقع مكتب الموازنة في الكونجرس أن ينمو الاقتصاد الأمريكي بنحو 2.2 في المائة خلال العام الجاري.

وتوقع التقرير "أن يظل الإنفاق الاستهلاكي قويا مدفوعا بارتفاع الأجور وثروة الأسر، كما نتوقع أن ترتفع استثمارات الشركات مع تراجع عدد من العوامل، التي أثرت فيها في العام الماضي"، وفيما يتعلق بالسياسة النقدية، يتوقع مكتب الموازنة أن يبقي "الفيدرالي" معدلات الفائدة ثابتة حتى أواخر 2021.

قطاع التجزئة يتجه للتسويق التكنولوجي لاستقطاب العملاء بالعصر الرقمي

25 بالمئة نمو سنوي للتجارة الإلكترونية في الشرق الأوسط

نضال أبوزكي

عاصم جلال

- اتجاه نحو الإعلانات المدفوعة عبر الإنترنت لجذب المتسوقين

تشهد سلوكيات وتوقعات المستهلكين في منطقة الشرق الأوسط تغيرات متسارعة، في الوقت الذي يتطلع فيه تجار التجزئة إلى المضي قدماً في مواكبة الاتجاهات الناشئة بين أوساط العملاء، وفقاً لما جاء في دراسة حديثة صادرة عن "أورينت بلانيت للأبحاث"، الوحدة المستقلة التابعة لـ "مجموعة أورينت بلانيت"، وشركة "جلال وكراوي للاستشارات الإدارية". وأفادت نتائج الدراسة بأنّ الحدود الفاصلة بين نموذجي التسوق الإلكتروني والتقليدي غير واضحة المعالم، حيث يتجه المستهلكون في الوقت الراهن إلى الدمج بين النموذجين خلال تجارب الشراء، الأمر الذي يفسر استمرار تواجد متاجر التجزئة التقليدية على الرغم من النمو المطرد الذي يشهده قطاع التجارة الإلكترونية إقليمياً. وبالمقابل، أشارت الدراسة إلى أنّ تجاهل أهمية التواجد على شبكة الإنترنت يمكن أن يؤثر بصورة سلبية على تجار التجزئة.

ولفتت الدراسة إلى أنّ تجار التجزئة يضعون تركيزهم بالدرجة الأولى على تعزيز تجربة العملاء، في محاولة للارتقاء بقدراتهم التنافسية ضمن الأسواق المستهدفة واستقطاب انتباه شريحة أوسع من المشترين. وعلى الرغم من المحاولات المستمرة، يشهد الوقت الراهن تراجعاً ملموساً في مستويات الولاء للعلامات التجارية، حيث يميل المستهلكون في كثير من الأحيان إلى الابتعاد عن شراء علاماتهم التجارية المفضلة وتبني خيارات أخرى تضمن تحقيق قيمة أفضل مقابل المال.

وتأتي نتائج دراسة "أورينت بلانيت للأبحاث" و"جلال وكراوي للاستشارات الإدارية" متوافقةً مع رؤى واستنتاجات "ماكينزي" (McKinsey)، شركة الاستشارات الإدارية العالمية، والتي أشارت إلى تزايد إنفاق المستهلكين في الشرق الأوسط على التسوق الإلكتروني، بالتزامن مع تنامي الوعي وتزايد الاهتمام بتحقيق القيمة مقابل المال، فضلاً عن انخفاض مستويات الولاء للعلامات التجارية. وتماشياً مع الاتجاه الجديد، أصبحت العلامات التجارية تعتمد بشكل أكبر على تبنّي النماذج الذكية والقائمة على البيانات لتقديم تجارب تسوق متكاملة تحقق رضا العملاء.

وأفادت نتائج الدراسة بأنّ معظم أعمار المتسوقين عبر الإنترنت غالباً ما تتراوح بين 25 و44 عاماً، على الرغم من الاتساع المطّرد في نطاق شريحة عملاء التسوق الإلكتروني. وترى شركات التجزئة أن الإعلانات المدفوعة تعتبر إحدى الأدوات الفعالة للوصول إلى هذه الشريحة المستهدفة، فضلاً عن الاستفادة من المزايا الإضافية التي توفرها المنصات الإعلانية، مثل عرض المنتجات وإعادة التسويق والإعلانات التسويقية. وبالمقابل، تتيح توصيات المنتجات المخصصة والقائمة على تكنولوجيا "الذكاء الاصطناعي" عبر المنصات الإلكترونية فرصة هامة لتجار التجزئة لضمان الحصول على أفضل النتائج، وهو ما أكدته "مايكروسوفت" و"وبيه.إس.إف.كيه" في كتابهما الصادر بعنوان "دليل اتجاهات البيع بالتجزئة 2020"

وقال نضال أبوزكي، مدير عام "مجموعة أورينت بلانيت": "تشهد منطقة الخليج العربي والشرق الأوسط تطورات متسارعة، ما يؤكد الحاجة الملحّة لتحديد الاتجاهات الناشئة، لا سيّما التجارة الإلكترونية. وتتنامى حالياً أهمية تبنّي منهجيات واضحة تضمن توظيف التكنولوجيا الرقمية في استقطاب العملاء وتعزيز الولاء للعلامات التجارية ضمن الأسواق المستهدفة. ونضع على عاتقنا مسؤولية متابعة المتغيرات المتلاحقة واستكشاف التطورات الحاصلة إقليمياً، في سبيل خلق وعي أفضل حول واقع ومستقبل السوق، مع تسليط الضوء على الاستراتيجيات الجديدة والممارسات الناجحة ضمن مختلف القطاعات الحيوية."

وأضاف أبوزكي: "يساهم التحوّل الرقمي المتسارع في جعل الابتكار جزءاً لا يتجزأ من آلية استقطاب العملاء وأداةً فاعلة للتسويق وتفعيل قنوات التواصل الفعال مع الفئات المستهدفة. لذا، بات يتوجب على الشركات التركيز على مواكبة الاتجاهات الناشئة، في خطوة من شأنها تعزيز وتوسيع نطاق علاماتها التجارية وزيادة المبيعات وتحسين مستويات ولاء العملاء، فضلاً عن الارتقاء بمكانة منتجاتها وخدماتها ضمن الأسواق.

ومن جهته، قال عاصم جلال، الشريك المؤسس لشركة "جلال وكراوي للاستشارات الإدارية": "لا يمتلك المستثمرون ضمن قطاع تجارة التجزئة التقليدية خياراً سوى الارتقاء إلى مستوى توقعات العملاء وتقديم تجربة متميزة لهم عبر تبنّي أحدث منهجيات التسويق وتوظيف قنوات البيع المتعددة والشاملة، من أجل الحفاظ على أعلى مستويات المنافسة مع رواد التجارة الإلكترونية الإقليمية والعالمية. وتتطلب قنوات التسويق المتعددة تبني استراتيجية جديدة تتماشى مع متطلبات المستهلكين الجدد الذين يتسوقون عبر قنوات مختلفة. كما تحتاج أيضاً إلى إعادة هيكلة العمليات وإعادة تدريب الموظفين، إضافة إلى مواكبة التطورات التكنولوجية، والتي تشمل عادةً تصميم وإطلاق تطبيقات الهاتف المحمول."